

المحاضرة رقم: 03 مظاهر العولمة (العولمة السياسية، الاجتماعية، والتقنية)

العولمة السياسية

وقد ظهرت العولمة السياسية لأول مرة في العالم الحديث من خلال عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، ثم الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الحرب العالمية الثانية، وهناك الكثير من الأمثلة على العولمة السياسية بعضها يتمثل بتحالفات الدول وبعضها يتمثل في النزعات والصراعات الدولية الهادفة إلى بسط السيطرة والنفوذ. والجدير بالذكر هنا أن جزءاً من الحرب الباردة بين المحورين الشيوعي والرأسمالي كانت على العولمة، وحاول كل من الطرفين بشتى الوسائل عولمة العالم على طريقته سياسياً واقتصادياً وثقافياً، فكان الهدف هو عولمة الشيوعية مقابل عولمة الرأسمالية.

مظاهر العولمة السياسية

يعود مفهوم العولمة السياسية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الحكومات الوطنية مسؤولة بشكل تقليدي عن ضمان رفاهية مواطنيها ولكن منذ عام 1945، أصبح المزيد، والمزيد من الحكومات أعضاء في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي من خلالها قد وافقوا على الالتزام بالمبادئ التوجيهية الدولية التي تتعلق ببعض القضايا، مثل المواطنة، وحقوق الإنسان.

يدل انهيار الشيوعية الذي قد حدث في التسعينيات إلى انتهاء الحرب الباردة المنقسم، وتعتبر الدول الشيوعية حالياً ديمقراطية، ومندمجة في الاقتصاد العالمي ويتضح من نمو الآليات الدولية والإقليمية للحكومات أنه يتم تقييد حكومات الدول القومية بطريقة متزايدة من خلال التوجيهات، والقوانين الدولية المنبثقة عن تلك الهيئات الدولية، حيث تعمل العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية في عشرات البلدان، ويميل أعضائها إلى أن يكن لديهم نظرة دولية.

وذلك يدل أن الشبكة التي قد تم إنشاؤها بواسطة العولمة تعتبر منظمة غير حكومية تصدر إرشادات متعلقة بالمواطنة، وحقوق الإنسان التي تتبعها الحكومة الوطنية، لذلك من الصعب على الحكومات الوطنية أن تفرض قواعدها الخاصة.

وقد يحدث النشاط السياسي بشكل متزايد على المستوى العالمي مع التغيرات البيئية العالمية، والاقتصاد العالمي الأكثر تكاملاً بالإضافة إلى الاتجاهات العالمية الأخرى حيث أنه في ظل العولمة يمكن للسياسة أن تتم فوق الدولة من خلال خطط التكامل السياسي، مثل الاتحاد الأوروبي ومن خلال المنظمات الحكومية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي،

والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، حيث يمكن للنشاط السياسي أن يتجاوز الحدود الوطنية من خلال الحركات العالمية، والمنظمات غير الحكومية.

ومن الجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني تعمل على المستوى العالمي من خلال تشكيل تحالفات مع منظمات في دول أخرى، وذلك باستخدام أنظمة الاتصالات العالمية، والضغط على المنظمات الدولية، والجهات الفاعلة الأخرى بشكل مباشر، وذلك بدلاً من العمل من خلال الحكومات الوطنية والعالمية المتزايدة، حيث أن زيادة حركة رأس المال تعتبر بمثابة حافز كبير للعملة.

العملة الاجتماعية والثقافية

وهي من أخطر أنواع ومشاكل العملة، حيث تتمثل العملة الاجتماعية والثقافية بالمنتجات الثقافية التي تأخذ صفة العالمية مثل بعض الروايات والكتب والأفلام السينمائية والشخصيات الدرامية، وينظر البعض إلى عادات الطعام أيضاً كجزء من العملة الثقافية والاجتماعية.

وأما عن سبب اعتبار العملة الثقافية أخطر أشكال العملة؛ فذلك يعود إلى التأثير السلبي للعملة الثقافية على الاختلافات الثقافية والثقافات المحلية أو الوطنية، فالعملة الثقافية مؤثرة وغير متأثرة، بمعنى أنها عملة باتجاه واحد، حيث يتم تصدير المنتجات الثقافية العالمية من الدول القوية والكبيرة باتجاه الدول النامية والفقيرة، ما يؤثر سلباً على الانتاج الثقافي الأصيل في الدول المستوردة لصالح تقليد النمط العالمي.

العملة التقنية والتكنولوجية

تعتبر العملة التقنية أو تكنولوجيا العملة هي العمود الفقري لمختلف مظاهر وأشكال العملة، فوجود الوسائل السهلة مثل الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والوسائل المتطورة بتبادل المعلومات هو السبب الفعلي لتطور مفهوم العملة.

أشكال أخرى للعملة :

هناك العديد من المحاولات والتجارب التي يمكن تصنيفها كمظهر من مظاهر العملة، منها مثلاً العملة البيئية أو العملة الأيكولوجية التي تهدف إلى تعميم النظام البيئي في العالم لمواجهة التحديات المناخية والبيئية، ومنها أيضاً عملة التعليم وعملة العمل الخيري والتطوعي وعملة المواطنة وغيرها من المظاهر التي يمكن تصنيفها كمظاهر أساسية أو فرعية للعملة.

معوقات لتحقيق العملة نذكرها فيما يلي:

- 1- ان العملة من حيث النطاق لا تشمل كل الدول وكل القطاعات.
أ- فالدول الاقل نموا او الاكثر فقرا تم استبعادها على سبيل المثال من الخضوع للمبادئ الواردة في اتفاقيات منطقة التجارة العالمية.
- ب- قطاع العمالة لم يتم منحه حتى الان حرية الانتقال وهو قطاع مهم من قطاعات التجارة الدولية.
- 2- تم اقرار مجموعة من الرخص يسمح للدول بمقتضاها بحماية مصالحها الوطنية حينما تصبح مهددة أي عدم تحقق العملة ولذلك فالبعد الوطني لم يتم اسقاطه.
- 3- ولا نتحقق العملة دائما في المجال الثقافي اذ ان وسائل الاتصال المتعددة ليست دائما متاحة ولا في مقدور كل فرد حيازتها ولا توجد الرغبة دائما في الحصول عليها، ففي الدول الفقيرة فان الحاجة للغذاء تفوق اي اهتمام بمتابعة احوال الاخرين، هذا الى وجود اتجاهات متصاعدة نحو التمسك المفرط بالثقافة والهوية الوطنية والعودة الى التراث.
- 4- ان القول بان العملة امر مطلق يتناقض مع منطق التاريخ، فسرعان ما ظهرت توجهات جديدة بضرورة ضبط أو انضباط السوق من خلال تدخل الدولة أو مراعات البعد الاجتماعي.

اهمية تواجد العملة: نذكر منها:

- 1- لا يمكن للدول انكار وجود ثوابت راسخة في العلاقات الدولية لا يمكن اسقاطها واغفالها فالسعي الى العزلة الاقتصادية امر لا تستطيع اي دولة في العالم القيام به.
- 2- بالنظر الى ارتباط المسائل الاقتصادية بالمسائل السياسية يصبح من العسير على الدول تجزئة قبول العملة.
- 3- ان الرخص المقررة للدول في المجالين الاقتصادي والسياسي ليست مطلقة وانما العملة تتم وفقا لما تم اقراره بين الدول وبمقتضى قيود و ضمانات محددة تخضع للرقابة الدولية.
- 4- ظهور طبقات جديدة نشأت وترعرعت مع العملة يطلق عليها العولميون ترفض وتضغط ضد محاولات تقييد وافراغ العملة من مضمونها ونطاقها.

- ان ابقاء العملة مرتبط بمراعاة مصالح اطرافها المتعددة بمعنى ان فرض مظاهر العملة من جانب فئة من الدول (الدول الغنية) على الدول الاخرى (الدول الفقيرة) دون مراعاة مشاكلها ومصالحها فيه نوع من التهديد. ومن ثم الاستمرار فالتوازن بين المصالح امر ضروري غير ذلك معناه ان الحرية كمبدأ يوجه العملة لا يمكن ان يسقط وجوب ضبط مسارها.
- وان العملة يجب الا يقتصر اهتمامها على المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية بل يجب ان تشمل المجال الاجتماعي كما ان الحرية كمبدأ يوجه العملة لا يمكن أن يسقط مع وجوب ضبط مسارها.